

رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي - مركز الضرائب بالجللفة أنموذجا -
Digitization of Fiscal Management as a Mechanism for Activating Fiscal Investigation and Diagnosis
of Fiscal Danger - The Tax Centre in Djelfa Model -

عز الدين عوان^{1*}، محمد السعيد سعدياني²

¹ مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر) (A.aouane@lagh-univ.dz)

² مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر) (Saidanimouha@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2024/02/14؛ تاريخ القبول: 2024/02/26؛ تاريخ النشر: 2024/07/01

ملخص: تشكل الرقمنة أحد أهم التحولات الحديثة والتي لا يمكن تجاهلها خاصة في ظل موجة التطورات الكبيرة التي أحدثتها على مستوى الإدارات بصفة عامة والإدارة الجبائية بصفة خاصة. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحقيق الجبائي كآلية لتشخيص الخطر الجبائي وذلك في إطار عصنة الإدارة الجبائية، وقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة (رقمنة الإدارة الجبائية، التحقيق الجبائي، الخطر الجبائي) وكذا تقييم عملية التحقيق الجبائي في تشخيص الخطر الجبائي قبل وبعد الرقمنة بمركز الضرائب بالجللفة كنموذج. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها عملت الإدارة الجبائية على رقمنة أنظمتها من خلال تبني أنظمة إلكترونية للمعلومات تجسدت في نظامي جيبايتك ومساهمته، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل عملية التحقيق الجبائي من خلال تبسيط عملية الحصول على المعلومات.

الكلمات المفتاح: رقمنة؛ رقمنة الإدارة الجبائية؛ تحقيق جبائي؛ خطر جبائي.

تصنيف JEL: M42؛ O32

Abstract: Digitization is one of the most important recent transformations that cannot be ignored, especially in view of the wave of major developments that it has created at the level of departments in general and fiscal management in particular.

This study aims to learn about the role of the digitization of fiscal administration in activating the fiscal investigation as a mechanism for diagnosing fiscal danger within the framework of the modernization of fiscal administration. Through this study, we have addressed various theoretical aspects of the study's variables. (digitization of fiscal administration, fiscal investigation, fiscal danger) As well as assessing the process of forensic investigation into the diagnosis of forbidden hazards before and after digitization of the tax centre in Gulf as a model

The study came up with a series of results, the most important of which was that the fiscal administration digitized its systems through the adoption of electronic information systems embodied in your pocket systems and your contribution. The digitization of fiscal management facilitated the fiscal investigation process by streamlining the process of obtaining information

Keywords: digitization ; Digitization of fiscal management ; Fiscal Investigation ; Fraudulent Danger

Jel Classification Codes : M42 ; O32

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تمثل رقمنة الإدارة الجبائية أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تسعى لمواجهة التحولات العالمية المتسارعة من جهة وتحقيق النجاحة في الإدارة الجبائية من جهة أخرى، إذ عملت وتعمل رقمنة الإدارة الجبائية على تسهيل عملية الرقابة الجبائية بصفة عامة والتحقق الجبائي بصفة خاصة من خلال تسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين كل من الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة بأقل جهد ووقت أسرع.

يعرف النظام الجبائي الجزائري بالنظام التصريحي أي النظام القائم أساسا على تصريحات المكلفين بالضريبة على أساس اعتماد مبدأ النية الحسنة في التصريح إلى أن يثبت العكس، وبناء على ذلك فالمكلف بالضريبة مطالب باحترام القوانين والتشريعات الجبائية وعدم إلتزامه بوقوع الإدارة الجبائية في فخ الوقوع في الخطر الجبائي، ولتجنب ذلك يشكل التحقيق الجبائي أداة فعالة ومساعدة في يد الإدارة الجبائية تسمح لها باكتشاف مواطن الخطر الجبائي

1.I- إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحقيق الجبائي لتعزيز دوره في تشخيص الخطر الجبائي؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

◀ ما ماهية رقمنة الإدارة الجبائية؟

◀ ما مدى مساهمة التحقيق الجبائي في تشخيص الخطر الجبائي؟

◀ إلى أي مدى ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة فعالية أداء التحقيق الجبائي؟

2.I- فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة إتمدنا الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تساهم رقمنة الإدارة الجبائية في تحقيق خاصية السرعة والشمولية في إمداد المعلومات؛
- الفرضية الثانية: التحقيق الجبائي وسيلة فعالة لتشخيص مخاطر الخطر الجبائي بمختلف أشكاله؛
- الفرضية الثالثة: رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل كبير في تفعيل عملية التحقيق الجبائي.

3.I- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم الرقمنة وكيفية إستخدامها في الإدارة الجبائية؛
- إبراز مختلف آليات التحقيق الجبائي ودرها في تشخيص الخطر الجبائي؛
- إبراز أهمية رقمنة الإدارة الجبائية ومدى مساهمتها في تفعيل التحقيق الجبائي وتحسين أدائه.

4.I- منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة إستخدمنا كل من المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لكل المفاهيم المتعلقة

بمتغيرات الدراسة وكذا الربط بينها

5.I- أهم الدراسات السابقة:

- مداخلة للباحثين عوان عز الدين وقاسم حدة بعنوان: دور الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية -

دراسة حالة بمركز الضرائب بالجلفة-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول تطبيق المحاسبة الجبائية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية المنعقد يومي 20 و 21 ديسمبر 2022 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 01؛

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الجبائية في تشخيص الخطر الجبائي من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في إلى أي مدى تساهم الرقابة الجبائية في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها ان عملية الرقابة الجبائية تساهم في كشف الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية بهدف توعية مسيريهها بحقوقهم وواجباتهم الجبائية الأمر الذي يجنبهم الوقوع في المخاطر الجبائية التي كشفتها عملية الرقابة الجبائية.

- مقال للباحث قويدري محمد بعنوان: رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات

والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 06، العدد 02، 2022؛

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية المتمثلة في إلى أي مدى ستساهم رقمنة النظام الضريبي في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها أن تبني نظام جيبايتك مرتكز على عمليات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط وهذا ما أدى إلى عدم تفعيل الرقابة الجبائية.

– مقال للباحثة بلول فهيمة بعنوان: الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي (جبايتك ومساهمتك نموذجاً) ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، المجلد 17 ، العدد 02 ، 2022
هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تقديم الخدمة العمومية بالطريقة الإلكترونية في مادة الضرائب وإلى مدى تمكنت هذه الآلية من تحقيق فعالية الأداء الضريبي من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في عن مدى فعالية برنامج الإدارة الضريبية الإلكترونية كوسيلة بديلة لتحسين الأداء الضريبي في الجزائر ، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أن المعاملات الإلكترونية التي تقدمها الإدارة الضريبية نتج عنها نوع من التحسن والمرونة أثناء تقديم الخدمة العمومية.

I.6- محاور الدراسة: قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية:

- ❖ المحور الأول: الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة الجبائية؛
- ❖ المحور الثاني: التحقيق الجبائي وسيلة لتشخيص الخطر الجبائي؛
- ❖ المحور الثالث: مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحقيق الجبائي؛
- ❖ المحور الرابع: دراسة تقييمية بمركز الضرائب بالجللفة؛

II- الإطار المفاهيمي لرقمنة الإدارة الجبائية:

يشكل إصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية أحد أهم المرتكزات الأساسية لنجاح أي إصلاح جبائي حيث أنه لا إصلاح جبائي دون إصلاح الإدارة الجبائية لكونها الجهة المسؤولة عن تنفيذ النظام الجبائي، وتمثل رقمنة الإدارة الجبائية أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر التي تمّ التركيز عليها.

II.1- تعريف الرقمنة الجبائية: لا يوجد تعريف خاص لرقمنة الإدارة الجبائية إذ أن هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها " استخدام الإدارة الجبائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند قيامها بأداء المهام والمسؤوليات المنوطة بها، رغبة منها في تبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة من جهة وتحسين خدمات الإدارة الجبائية من جهة أخرى"¹.
وتعرف كذلك على أنها " ذلك الإطار الذي يسعى من خلالها إلى تنسيق وحلط الموارد المادية والمالية والبشرية بهدف تحويل البيانات والمعطيات الجبائية، من مدخلات لنظام المعلومات الجبائية إلى مخرجات وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف التي حددتها الإدارة الجبائية"²
مما سبق يمكن تعريف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها إستغناء هذه الأخيرة على التعاملات الورقية والإعتماد على نظام معلومات إلكتروني من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة.

II.2- أهمية رقمنة الإدارة الجبائية: تظهر الأهمية البالغة التي تكتسبها الإدارة الجبائية من الرقمنة في النقاط التالية³:

- تبسيط الإجراءات داخل الإدارة الجبائية وهذا ما يؤثر إيجاباً على طبيعة ومستوى الخدمات المقدمة لدافعي الضرائب؛
- تسهيل وتبسيط إجراءات الإتصال بين الإدارة الجبائية والمؤسسات المختلفة؛
- التقليل من استخدام الورق بشكل كبير وهذا ما يؤثر إيجابياً على عمل الإدارة الجبائية وريح أماكن التخزين والأرشفة؛
- تعميق مفهوم الشفافية والإبتعاد على الحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة في إنجاز الأعمال الجبائية؛
- تقليل زمن التنفيذ وخفض التكاليف الناتجة عن أعمال الإدارة التقليدية.

II.3- خصائص وأهداف رقمنة الإدارة الجبائية: تسعى الإدارة الجبائية من خلال إعتماد الرقمنة إلى إبراز جملة من الخصائص وتحقيق مجموعة من الأهداف والشكل رقم (01) بالملاحق يلخص ما ترمي إليه رقمنة الإدارة الجبائية.

II.4- مراحل رقمنة الإدارة الجبائية: مرت رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر بعدة مراحل نستعرضها في هذه النقاط:

II.4.1- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب: نظراً للتوسع في استخدام وسائل الإتصال والرقمنة تمّ إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب باللغتين العربية والفرنسية www.mfdgi.gov.dz يسمح للمديرية بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية ، قوانين المالية، ومختلف المعلومات الجبائية.

II.4.2- رقمنة إجراءات التقييم الجبائي: أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونياً عن طريق الأنترنت فيكفي للمكلف إدخال بياناته الخاصة على الموقع الإلكتروني <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به ، كما أنه بإمكانه التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي ما إذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقوف⁴.

تسمح هذه البوابة للمكلفين بالضريبة بما يلي:

- ✓ تتبع معالجة طلباتهم المتعلقة بالتقييم الجبائي؛

✓ إصدار شهادة التقييم الجبائي؛

✓ المصادقة على رقم التعريف الجبائي؛

✓ إدخال إستفسارات متعلقة بالتقييم الجبائي.

II.3.4- التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم: وذلك من خلال البوابتين الإلكترونيتين جيبائتك ومساهمتك، إذ يخضع النظام القانوني لهاتين البوابتين إلى أحكام المواد 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 68 من قانون المالية لسنة 2017، 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتمة، 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتمة. تهدف كل من البوابتين (جيبائتك ومساهمتك) إلى تحقيق ما يلي:

✓ تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي بهدف تحسين جودة الخدمة؛

✓ توسيع الوعاء الجبائي؛

✓ العمل على تحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة؛

✓ تسهيل وتبسيط الوفاء بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.

II.3.4.1- البوابة الإلكترونية جيبائتك: يعد إنشاء هذه البوابة خطوة هامة وقفزة نوعية بالنسبة للإدارة الجبائية تهدف إلى تعزيز

القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي

تعتبر هذه البوابة عبارة عن تطبيق إلكتروني مّ تجسيده بأربع مراحل كما هي موضحة في الشكل رقم (02) بالملاحق.

II.3.4.2- البوابة الإلكترونية مساهمتك: هي فضاء مخصص للمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة

بالنظام المعلوماتي جيبائتك حيث سيسمح لهم بالتصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الأنترنت

III- التحقيق الجبائي وسيلة لتشخيص الخطر الجبائي:

يشكل التحقيق الجبائي وسيلة قانونية في يد الإدارة الجبائية تسعى من خلالها إلى التأكد من مصداقية البيانات والتصريحات المكتوبة من

طرف المكلف بهدف تشخيص الخطر الجبائي والعمل على تجنبه.

1.III- التحقيق الجبائي:

1.1.III- مفهوم التحقيق الجبائي: تعددت التعاريف المقدمة للتحقيق الجبائي نذكر منها:

- حسب الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والإستشارة يمثل التحقيق الجبائي عملية إبداء رأي حول جملة الهياكل الجبائية للمؤسسة وطريقة عملها مما يجعل من الجبائية بكافة أنواعها موضوع التحقيق داخل المؤسسة⁵.

- يشكل التحقيق الجبائي آلية تسعى للتحقق من أهداف المؤسسة المسطرة وفق السياسة العامة من جهة وقياس قابلية المؤسسة على توظيف مواردها في إطار سياستها التسييرية من جهة أخرى مع إحترام القوانين الجبائية⁶.

مما سبق يمكن القول أن التحقيق الجبائي هو عملية الفحص الشامل والدقيق لتصريحات المكلفين بالضريبة بهدف التأكد من الإلتزام بالقوانين والتشريعات الجبائية من جهة وإكتشاف الأخطاء والتلاعبات بالتصريحات الجبائية من جهة أخرى.

III.1.1-2- أهداف التحقيق الجبائي: يسعى التحقيق الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف تختلف باختلاف النظرة والأبعاد التي يرمي

إليها والشكل رقم (03) بالملاحق يلخص مختلف أهداف التحقيق الجبائي باختلاف وجهات النظر.

III.1.1-3- آليات التحقيق الجبائي: حدد القانون الجبائي الجزائري 03 آليات للتحقيق عرفها وفسرها قانون الإجراءات الجبائية في

مواده 20، 20 مكرر 01، 20 مكرر 02، 20 مكرر 03، 21.

III.1.1-1- التحقيق المحاسبي: يقصد بالتحقيق المحاسبي جملة العمليات الهادفة والرامية لمراقبة التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة،

وفحص محاسبتهم للتأكد من مصداقيتها وهذا لأربع سنوات لم يمسه التقادم.

III.1.1-2- التحقيق المصوب في المحاسبة: يمثل التحقيق المصوب في المحاسبة عملية فحص ومراقبة التصريحات والمستندات لبعض

أنواع الضرائب ولفترة محددة قد تساوي أو تقل عن سنة محاسبي.

III.1.1-3- التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية: هو التحقيق الهادف الى لتحديد الفارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل

المصرح به.

III.2- الخطر الجبائي:

III.2.1- تعريف الخطر الجبائي: لقد تعددت التعاريف التي تناولت الخطر الجبائي نذكر منها:

- يعرف الخطر الجبائي على أنه جملة الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسة نظرا لعدم إحترامها للقواعد الضريبية، وتمثل هذه الأعباء في العقوبات والغرامات ، وعموما يعود نشوء الخطر الجبائي لعدم إحترام القوانين والتشريعات الجبائية⁷.

- وهناك من يرى أن الخطر الجبائي يشمل في الواقع نظرتين الأولى كلاسيكية تعود لعدم إحترام القواعد الجبائية بينما الثانية تعود لعدم معرفة الإمتيازات التي يمكن أن تولد وفرا ضريبيا مهما⁸.

وبصفة عامة يمكن القول أن الخطر الجبائي هو وضعية المؤسسة نتيجة لتحملها لتكلفة جبائية نتجت عن:

- عدم الوفاء بالإلتزامات الجبائية؛
- نقص الفعالية الجبائية لعدم معرفة الإمتيازات الجبائية.

III.2.2- مصادر الخطر الجبائي: تعددت وتنوعت مصادر الخطر الجبائي فمنها ماهو داخلي ومنها ماهو خارجي والشكل رقم (04) بالملاحق يبرز أهم مصادر الخطر الجبائي.

III.2.3- أنواع الخطر الجبائي: تعددت وتنوعت أنواع الخطر الجبائي من مخاطر تنشأ لعدم إحترام المكلف للقوانين الجبائية ومخاطر تنشأ نتيجة لعدم إستغلال المكلف للفرص الجبائية المتاحة له ، ولتحديد ذلك بأكثر دقة ووضوح لخصنا أنواع الخطر الجبائي في الشكل رقم (05) بالملاحق.

IV- مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل التحقيق الجبائي:

في إطار تطبيق النظام الجبائي الالكتروني تم إدراج العمل بالرقابة الجبائية الإلكترونية حيث صدر في قانون المالية لسنة 2022 تعديل أحكام المادتين 18 و 20 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة كما يلي:

- **المادة 18:** يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يمحققون أرباحا صناعية وتجارية أن يكتبو وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 150 ، 151 مكرر و 152 من القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة السابقة التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهياكل المزودة بالنظام المعلوماتي جيبائتك إكتتاب كشف تلخيصي سنويا يحتوي على المعلومات أي يجب أن يستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة.

- **المادة 20 :** يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون أن يمسكوا محاسبة منتظمة طبقا لأحكام المادة 152 وعليهم أن يقدموها عند الإقتضاء عند كل طلب لأعوان الإدارة الجبائية وهذا طبقا للتنظيم الساري المفعول.

- **المادة 151 مكرر:** يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 أن يكتبو إلكترونيا وقبل 20 ماي كحد أقصى كشفا تلخيصيا سنويا يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة ، إن عدم إكتتاب الكشف التلخيصي السنوي إلكترونيا أو الإكتتاب المتأخر أو إكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من هذا القانون.

V- دراسة تقييمية بمركز الضرائب بالجلفة:

1.V- التعريف بمركز الضرائب بالجلفة: أنشأ مركز الضرائب بالجلفة سنة 2013 ويعتبر هيكل جديد تابع للمديرية العامة للضرائب ناتج عن عملية عصرنة الإدارة الجبائية يختص بتسيير الملفات الجبائية التابعة لإقليمه، وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة .

2.V- مهام مركز الضرائب بالجلفة: الجدول رقم (01) بالملاحق يوضح مختلف المهام المنوط بها مركز الضرائب.

3.V- تقييم الحصيلة الجبائية للتحقيق الجبائي بمركز الضرائب بالجلفة: سنحاول من خلال هذا المحور دراسة الحصيلة الجبائية لعملية التحقيق الجبائي بمركز الضرائب بالجلفة لسنوات قبل وبعد رقمنة الإدارة الجبائية للتمكن من توضيح أثر الرقمنة على عملية التحقيق الجبائي وسنأخذ كعينة دراسة آلية من آليات التحقيق الجبائي ألا وهي آلية التحقيق المحاسبي ، والجدول رقم (02) بالملاحق يوضح ذلك. من الجدول رقم (02) نلاحظ التالي:

← **سنة 2018:** ساهمت عملية التحقيق المحاسبي في كشف قيمة الخطر الجبائي وإسترجاع ما قيمته **107.624.088 دج**

← **سنة 2019:** عرفت سنة 2019 تطبيق الرقمنة بمركز الضرائب (دخول الرقمنة بالمركز منذ شهر جويلية 2018) ، إذ نلاحظ أن عملية التحقيق المحاسبي ساهمت في كشف الخطر الجبائي وإسترجاع بقيمة **167.243.792 دج** وذلك بإرتفاع بنسبة **55%** مقارنة بسنة 2018 ، وهذا مايبين أن لرقمنة دور في زيادة حصيلة عملية التحقيق المحاسبي من خلال تسهيل عملية الإطلاع على التصريحات الجبائية للمكلفين الخاضعين للتحقيق وتسهيل عملية الحصول على المعلومات المالية المتعلقة بهم

← **سنة 2020:** نلاحظ إنخفاض كبير في حصيلة عملية التحقيق المحاسبي (حصيلة تقدر بـ **67.591.435** دج) بنسبة تساوي **60%** مقارنة بسنة 2019 وهذا عائد أساسا وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى الأزمة الصحية الذي شهدها العالم - جائحة كورونا - والتي بلغت ذروتها سنة 2020 والتي أثرت بدورها على فعالية الأداء الوظيفي بسبب تخفيض عدد العمال لتجنب العدوى ، الأمر الذي أثر على برنامج التحقيق المحاسبي من خلال تخفيض عدد الملفات المرجمحة

← **سنة 2021:** نلاحظ ارتفاع في حصيلة التحقيق المحاسبي مقارنة بسنة 2020 ، إذ ساهمت عملية التحقيق المحاسبي في كشف الخطر الجبائي بما يقدر بـ **89.614.969** دج بنسبة ارتفاع تساوي **33%** مقارنة بسنة 2020 وهذا بسبب تحسن الوضع الصحي ليعود إلى العمل إلى المستوى العادي من جهة والإستفادة من مميزات الرقمنة من جهة أخرى إذ أصبح المكلف بالضريبة يضطلع في إيداع تصريحاته عن بعد من خلال البوابة الإلكترونية جيبايتك وهذا ماسهل عملية التصريح على المكلف من جهة وعملية الرقابة بالنسبة للمحققين من جهة أخرى

← **سنة 2022:** ساهمت عملية التحقيق المحاسبي في إكتشاف الخطر الجبائي بقيمة **113.863.107** دج وهذا بإرتفاع يقدر بـ **28%** مقارنة بسنة 2020 وما يعادل نسبة **69%** مقارنة بسنة 2020، نلاحظ أن سنة 2022 عرفت تحسن كبير في عملية التحقيق المحاسبي لا من حيث العدد المعالج ولا من حيث الحصيلة الجبائية وهذا عائد لعدة أسباب لعل من أهم سهولة الحصول على المعلومات حول المكلفين الخاضعين للتحقيق وهذا ما ساهمت فيه عملية الرقمنة التي عرفها مركز الضرائب وعموما يمكن القول أن رقمنة الإدارة الجبائية ساهمت في زيادة فعالية التحقيق المحاسبي (ارتفاع الحصيلة) كآلية لإكتشاف مواطن الخطر الجبائي من خلال مساهمتها في تسهيل كل من عملية التصريح بالنسبة للمكلف بالضريبة من جهة وعملية الرقابة من طرف المحققين من جهة أخرى

VI - الخلاصة:

مما سبق يمكن القول أن الرقمنة أصبحت ضرورة ملحة فرضتها التحولات التكنولوجية الراهنة بما فيها رقمنة الإدارة الجبائية كونها أصبحت مؤشر لقياس أداء عملية التحقيق الجبائي والعمل على تفعيلها من خلال محاولة التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتعلقة بالخاضعين للضريبة، كل هذا يصب في سبيل محاولة إكتشاف مواطن الخطر الجبائي ومحاربة كل أشكال التهرب الضريبي من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- نتائج الدراسة:

- 1- تركز الرقمنة على عملية تحويل البيانات من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي بهدف معالجتها بسهولة
 - 2- عملت الإدارة الجبائية على رقمنة أنظمتها من خلال تبني أنظمة إلكترونية للمعلومات تجسدت في نظامي جيبايتك ومساهمتك
 - 3- يحظى التحقيق الجبائي بأهمية بالغة جعلت الإدارة الجبائية تسعى جاهدة إلى توفير الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحسنه وتفعيل دوره
 - 4- يقوم التحقيق الجبائي على مجموعة من الإجراءات تعمل على كشف النقائص وتصحيحها لتعزيز الأمن الجبائي
 - 5- يشكل الخطر الجبائي أحد أهم التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني
 - 6- ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في تسهيل عملية التحقيق الجبائي من خلال تبسيط عملية الحصول على المعلومات
- الإقتراحات والتوصيات :** إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم التوصيات التالية:
- 1- العمل على إنشاء نظام مركزي لتبادل المعلومة الجبائية بين مختلف الإدارات الجبائية المختلفة
 - 2- تشجيع الإدارة الجبائية على تدفق المعلومات عبر صفحتها الإلكترونية المختلفة
 - 3- العمل على تفعيل محور الرقابة الجبائية ضمن النظام المعلوماتي الجبائي من خلال رقمنة مختلف إجراءات الرقابة
 - 4- العمل على بناء نظام جبائي قائم على الاستقرار لتجنب المخاطر الجبائية
 - 5- العمل على تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة وذلك بهدف تقليل الفجوة بين الطرفين لمكافحة زيادة الخطر الجبائي

- الملاحق :

الجدول رقم (01): المهام الرئيسية لمركز الضرائب بالجلفة

المهام	المجال
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات والأشخاص المعنيين الخاضعين للنظام الحقيقي	الوعاء
- العمل على تحصيل الضرائب والرسوم - التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية	التحصيل
- البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريجات - إعداد وإنجاز برامج التدخلات	الرقابة
- دراسة ومعالجة الشكاوى - متابعة المنازعات الإدارية والقضائية	المنازعات
- ضمان مهمة إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة - تنظيم وتسيير المواعيد ونشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة	الإستقبال والإعلام

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشرة 2021 مديرية العلاقات العمومية والإتصال.

الجدول رقم (02) : الحصيلة الجبائية للتحقيق المحاسبي للسنوات من 2018-2022

المجموع (مجموع الخطر الجبائي)	العقوبات الجبائية	الحقوق المسترجعة	البيان السنوات
107.624.088	20.265.823	87.358.265	2018
167.243.792	32.177.686	135.066.106	2019
67.591.435	12.605.775	54.985.660	2020
89.614.969	27.596.939	62.018.030	2021
113.863.107	21.591.739	92.271.368	2022
545.937.391	114.237.962	431.699.429	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات مركز الضرائب بالجلفة.

الشكل رقم (01) : خصائص وأهداف رقمنة الإدارة الجبائية



المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على

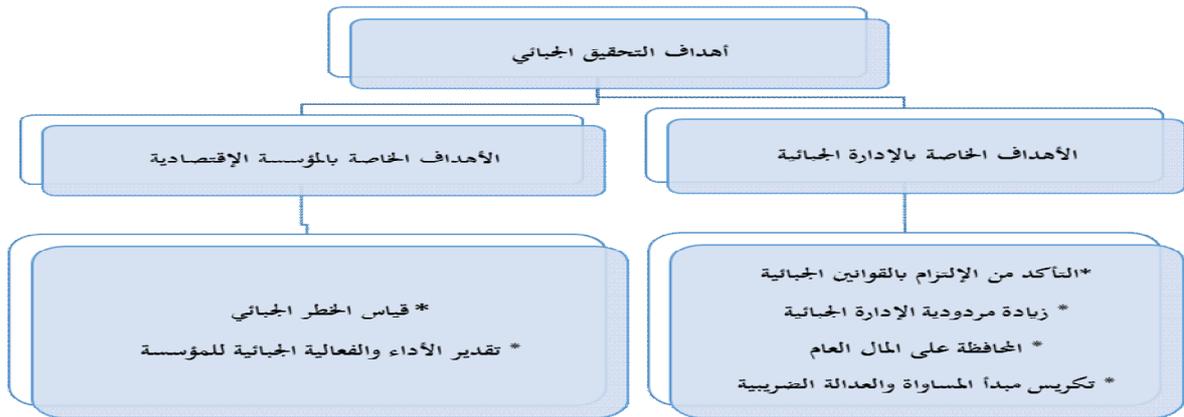
رمادية عبد الله سفيان (2018)، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية أمودجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

الشكل رقم (02) : مراحل النظام المعلوماتي جيايبتك



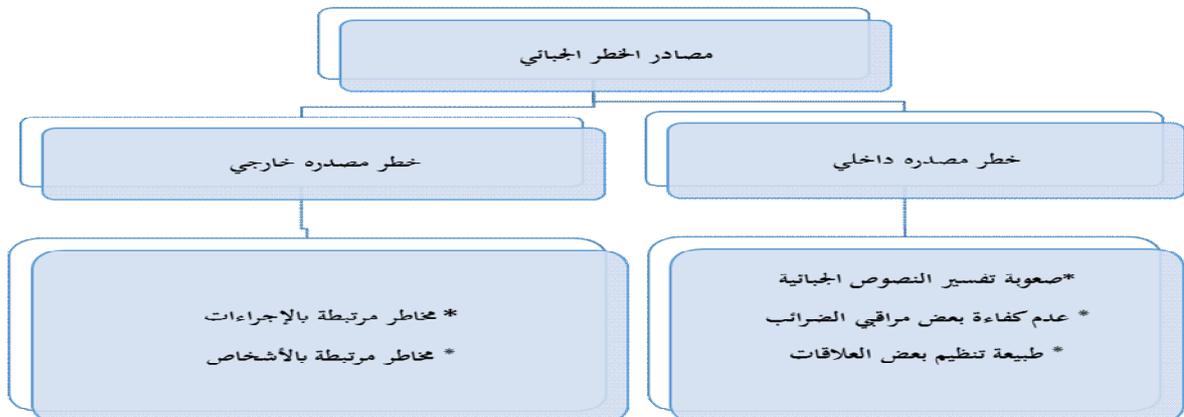
المصدر: نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 2017/85 ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب

الشكل رقم (03) : أهداف التحقيق الجبائي



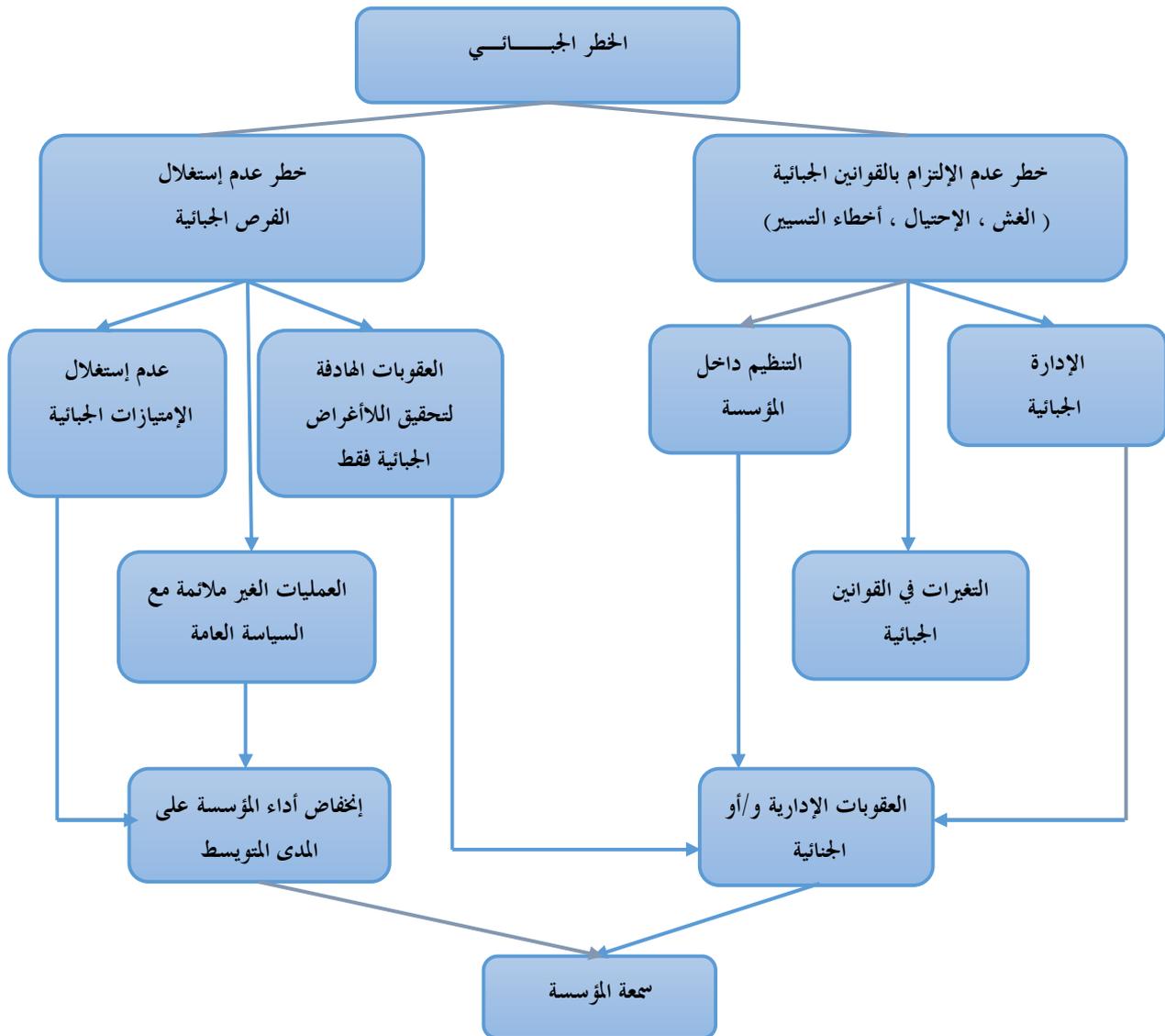
المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على Redha Khelassi (2013), Précis D'audit Fiscal de L'entreprise , Edition Berti, P.96.

الشكل رقم (04) : مصادر الخطر الجبائي



المصدر : عوان عز الدين، قاسم حدة (2022)، دور الرقابة الجبائية في تشخيص المخاطر الجبائية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة بمركز الضرائب بالجلفة-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الأول حول تطبيق المحاسبة الجبائية ومراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية المنعقد يومي 20 و 21 ديسمبر 2022 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 01، ص 05-06.

الشكل رقم (05) : الأخطار الجبائية



Source : Mouna Guedrib Ben Abderrahmen (2013), Impact des Mécanismes internes de Gouvernance sur le Risque Fiscal, Thèse en Vue de l'Obtention du Titre de Doucteur en Sciences de Gestion , Université de Franche-Comté et en Sciences Comptabilité Université de Tunis El Manar, P.69

- الإحالات والمراجع :

- ¹ قنص علي، زين يوسف (2021)، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ص.18.
- ² آكلي نعيمة (2015)، فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015، ص.17.
- ³ شعباني لطفي وآخرون (2017)، دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والتمنية، عمان، الأردن، 06 و 08 نوفمبر 2017، ص.04.
- ⁴ رمادلية عبد الله سفيان (2018)، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية أمودجما، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات- آفاق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص.09.

⁵ سميرة بوعكاز (2015)، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، ص.80.

¹ Bougna.P, & Vallee J.M (1986), **Audit et Gestion Fiscal**, Paris, P.53

⁷ صالح حميداتو، سارة ميسي (2016)، الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02.

⁸ يوسف مامش، ناصر دادي عدون (2008)، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار الحمدي للطباعة، الطبعة 01، الجزائر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عز الدين عوان، محمد السعيد سعيداني (2024). رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي - مركز الضرائب بالجلفة أنموذجا-، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 176-167.

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية
JQES



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.